البحث عن الهوية

شؤون وشجون

تعد المعلومات من السمات الرئيسة لهذا العصر، فقد نتج عن التطور المتسارع في معالجة البيانات وبثها الاعتماد المتنامي عليها، وذلك في مجالات البحث العلمي، والتطوير، والإدارة ، والتخطيط ، واتخاذ القرارات، والتجارة الإلكترونية، وغيرها من الأنشطة ولما كان للمعلومات أثر حيوي في تنفيذ الخطط التنموية والتطور المنشود في المملكة العربية السعودية فإن هناك حاجة ماسة لقوى بشرية مؤهلة تأهيلاً علمياً ومُدربة على القيام بواجباتها في هذه البيئة المتغيرة، ومسلحة بالأخلاقيات والمعارف المهنية لتكون قادرة على إدارة مؤسسات المعلومات بأنماطها المختلفة في القطاعين العام والخاص وتشغيلها.

لذا، تفرد مجلة المعلوماتية قضية هذا العدد والذي هو بعنوان (البحث عن الهوية) ويسرنا أن نتناول شؤون وشجون هذا العنوان في هذا اللقاء مع كل من:

الدكتور عبدالحميد السليمان رئيس قسم دراسات المعلومات بكلية الحاسب والمعلومات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الدكتور منصور الشهري رئيس قسم علوم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة الملك سعود .

الدكتور محمد احمد باصقر رئيس قسم علم المعلومات بكلية العلوم الاجتماعية جامعة أم القرى.

الدكتورة الجوهرة العبدالجبار رئيسة قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة البنات بالرياض.

وبدأ الدكتور عبدالحميد السليمان التحقيق بالحديث عن تحديث الخطة الدراسية للقسم بأن: التعليم العالي يشهد في جميع أنحاء العالم خصوصاً في السنوات الأخيرة تحديات شديدة وتطورات متسارعة فرضتها عوامل كثيرة من أهمها الجوانب الاقتصادية والنواحي الاجتماعية والتطورات التقنية إضافة إلى متطلبات التنمية وسوق العمل التي أصبحت إلى حد كبير تؤثر على برامج الجامعات وخططها

الدراسية، وتعليم تخصص المكتبات ودراسات المعلومات ليس بمعزل عن هذه التأثيرات، فهو كغيره من المجالات العلمية الأخرى كان وما زال عرضة للكثير من التطورات والتغيرات سواء كان ذلك في خططه وبرامجه أو في أساليب التعليم والتدريب فيه أو حتى في التسميات التي أطلقت عليه.

وإيماناً من قسم دراسات المعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأهمية تطوير مناهجه وخططه الدراسية ليواكب التطورات العالمية في مجال التخصص، وتمشيا مع أهداف الجامعة في تحقيق مستوى علمي يليق بسمعتها ومكانتها ويربط مخرجاتها التعليمية مع متطلبات سوق العمل، فقد قام القسم خلال العام الجامعي 1424/1425هـ بتشكيل لجنة مكونة من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في القسم وذلك للعمل على تطوير وتحديث خطة القسم الدراسية لمرحلة البكالوريوس، وبجانب الاستفادة من جهود اللجان السابقة التي شكلها القسم للنظر في الخطة الحالية إضافة إلى الاستعانة بتجارب الأقسام العلمية المماثلة في الجامعات الأخرى على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي في تحديث وتطوير برامجها وكذلك بعض الدراسات التي ظهرت في هذا المجال.

رغم أن التطوير والتحديث للبرامج التعليمية الجامعية أمر مطلوب بشكل دائم، إلا أن هناك عدداً من الأسباب الملحة التي جعلت القسم مؤخرا يقوم بمراجعة وتطوير خطته الحالية لمرحلة البكالوريوس ومن أهم هذه الأسباب:

منها الحاجة إلى تأهيل خريجي القسم من الطلاب والطالبات بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في مجال خدمات المعلومات في الوقت الحاضر مع الأخذ في الحسبان حاجة القطاع الخاص إلى مؤهلين يستوعبهم هذا القطاع، وذلك أيضا يتماشى مع توصيات خطة التنمية السابعة (1420 – 1425هـ) حيث نصت على «الربط بين برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية وسوق العمل»، وكذلك التقلبات التطويرية الكبيرة التي يشهدها تعليم تخصص دراسات المعلومات على المستوى العالمي والتي فرضت على القسم مواكبة الاتجاهات الحديثة في التعليم والتدريب المتخصص في المجال لإكساب الطلاب مهارات تنظيم المعلومات وتقديم خدماتها عن طريق استخدام تقنيات وأنظمة المعلومات الحديثة والمصادر الالكترونية وغيرها من أدوات ووسائل العمل الحديثة، ومداخلة ومواكبة متطلبات التنمية بالمملكة العربية السعودية من حيث ربط التعليم بالقسم من خلال برامجه وخططه بالتقدم العلمي والتقني المأمول على المستوى المحلي، وذلك يتماشى مع توصيات الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى في المملكة العربية السعودية 1420/1421هـ - 1440/1441هـ والتي اعتمدها مجلس الوزراء بتاريخ 1423/4/27هـ والتي نصت في أحد محاورها على ما يلي :

«تفعيل دور التعليم والتدريب ورفع كفاءتهما بما يتفق واحتياجات التقدم العلمي والتقني المنشود، والتأكيد على استمرار مواكبتهما للتطورات العلمية والمستجدات التقنية العالمية وتحدياتها».

بينما ذكرت الدكتورة الجوهرة العبدالجبار السبب الرئيس في تحديث الخطة الدراسية بأنه هو تطوير مستوى التعليم في القسم والتماشي مع التطورات الحديثة في تدريس علوم المكتبات والمعلومات، خاصة في مجال تقنية المعلومات والتي باتت ضرورة أساسية لا غنى عنها لتطوير مستويات العمل والخدمات ولتلبية احتياجات سوق العمل.

ويشاطر الدكتور محمد باصقر رأي الدكتورة الجوهرة في أن تطوير المنهج أصبح ضرورياً ليواكب التطورات العالمية في التخصص خاصة في مجالات تقنية المعلومات، ويجب أن يكون مستمراً.

ويضيف الدكتور منصور الشهري المزيد من الأساليب والخدمات الجذرية في تغيير مهنة المكتبات والمعلومات بأنها قد أحدثت تطورات متلاحقة في تقنيات المعلومات، وأساليب النشر، وتقديم خدمات المعلومات تغييرات جذرية في مهنة المكتبات والمعلومات وواجبات إختصاصييها، كما أوجدت فرصاً وظيفية جديدة في سوق العمل في القطاعين العام والخاص في المملكة، مثلما هو الحال في أكثر دول العالم، لذا فقد وضعت الخطة الجديدة استجابة لهذه الاحتياجات بطريقة يرجى معها أن تعد الخريج إعداداً وافياً متكاملاً للتعامل مع قضايا المعلومات، وشغل وظائف خدمات المعلومات باستخدام أحدث تقنيات التخزين والمعالجة والبث، بما في ذلك شبكة الإنترنت وقواعد البيانات المحسّبة.

ولا بد من الإشارة إلى اهتمام الدولة بهذا القطاع والذي تمثل في إنشاء وزارة مستقلة للاتصالات وتقنية المعلومات، وكذلك المبادرات المطروحة لوضع رؤى مستقبلية لتقنية المعلومات في المملكة، ومن أهمها مشروع الخطة الوطنية لتقنية المعلومات الذي يرتكز على قواعد رئيسة منها إعادة هيكلة قطاع المعلومات، وإعداد الكوادر المعلوماتية، وتطوير البنية الأساس لتقنية المعلومات والاتصالات، وتنمية الصناعة المعلوماتية، ودعم جهود الحكومة الإلكترونية. ونتيجة لذلك كله ولتطبيق الخطة القديمة لفترة تزيد عن الستة عشر عاماً، فقد تبيّن ضرورة تحديثها لتتفق ومُعطيات العصر، وتواكب متغيرات سوق العمل.

وعن أبرز ملامح الخطط الجديدة يذكر الدكتور السليمان أنها جعلت للقسم رؤية ورسالة واضحة تمثلت في أن القسم يسعى لأن يكون أحد الأقسام العلمية الرائدة في جوانب التعليم والتدريب والبحث العلمي في مجال المعلومات من حيث الإنتاج والتنظيم والإتاحة والاستخدام. وكذلك أوجدت الخطة الجديدة أهدافاً محددة للقسم ذات أبعاد واضحة تسعى لتوفير برامج تعليمية عالية وتدريبية متميزة لتأهيل متخصصين في مجالات مختلفة في قطاع المعلومات. إضافة إلى الرغبة في التعاون مع الأقسام العلمية والمؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة لتطوير السياسات والمعايير والتطبيقات الخاصة بالمعلومات وخدماتها وكذلك المساهمة في خدمة المجتمع من خلال تنمية الوعي المعلوماتي وتلبية متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل.

ويواصل الدكتور السليمان معدداً أبرز الملامح المباشرة للخطة الجديدة في ما يلي:

- إضافة مسارات جديدة وحديثة تواكب تطور التخصص
- إضافة مسارات جديدة وحديثة تواكب حاجات سوق العمل.
- إعطاء الجانب العملي أهمية كبيرة في كثير من مقررات الخطة.
- عدم تغليب مسار على آخر مثل ما هو موجود في الخطة القديمة
- توحيد عدد الساعات بثلاث وحدات دراسية معتمدة حتى تتوافق مع اغلب مدارس دراسات المعلومات الأخرى من أجل سهولة معادلتها. إلى جانب مميزات أخرى يطول الحديث عنها.

ومن جانبه يأمل الدكتور الشهري أن تحقق الخطة الجديدة جملة من الأهداف أهمها :

- إعداد الكوادر الوطنية في مجال تقنية المعلومات والاعتماد عليها.

• تهيئة البيئة المناسبة لاستخدام التقنية في التعليم، واستثمار تقنيات التعليم عن بعد.

• محو أمية الحاسب، ونشر الثقافة المعلوماتية في المجتمع.

• تبني تقنيات النشر الإلكتروني وتشجيعها.

• تهيئة الثقافة العربية والإسلامية . الدينية واللغوية والبحثية . ونقلها الكترونياً.

• دعم الاقتصاد الوطني بتطوير صناعة تقنية المعلومات وتفعيل التجارة الإلكترونية.

• إعداد مواصفات قطاع المعلومات ومعاييره ومقاييسه واقتراح أنظمته.

• توطين التقنية الحديثة لتوفير المعلومات لمتخذي القرارات بسهولة وسرعة.

• زيادة الاعتماد على تقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.

• وضع الأسس والأطر اللازمة لتقنيات الحكومة الإلكترونية.

• استثمار تقنيات المعلومات في تعزيز الأمن الوطني.

وعن الأسباب التي أدت إلى تغيير اسم قسم المكتبات والمعلومات يقول الدكتور السليمان في هذا الصدد: عندما شرع القسم بمشاريع التطوير لخططه وبرامجه، وجد أن أحد أوجه التطوير المطلوبة هو تغيير التسمية الدالة عليه، وكان هذا التغيير لعدد من الأسباب أهمها :

• أن هذا التغيير في التسمية أصبح ضرورياً للتماشي مع التطورات الحاصلة في المجال حيث أن طبيعة الموضوعات والمجالات التي تتناولها البرامج والمواد التي تقدّم في الأقسام الأكاديمية في هذا التخصص تغيرت وأصبحت تتضمن موضوعات ومجالات جديدة لا تعكسها التسمية الحالية .

• أن هذا التغيير يفتح للقسم وخريجيه المزيد من فرص العمل بحيث لا يتركز مجال العمل في المكتبات فقط كما توحي إليه التسمية الحالية بل يصبح للمتخرج من القسم مجال أرحب في جميع الأماكن التي تتعامل مع المعلومات أياً كانت طبيعتها .

• قيام الكثير من أقسام ومدارس وكليات المكتبات في الجامعات المحلية والعربية والدولية بتغيير مسمياتها كما وضحت ذلك بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

ومن هنا جاء هذا التغيير في التسمية إلى « قسم دراسات المعلومات » الذي يشكل مظلة مناسبة للخطة الجديدة أكثر من التسمية الحالية .

وعما إذا كان هذا التغيير قد ساهم في فقدان الأقسام لهويتها تقول الدكتورة الجوهرة:

التقنية لا تقتصر على قسم محدد أو تخصص معين بل بات واضحاً أنها مطلب ملح في شتى التخصصات، وضرورة لا غنى عنها لكل المجالات لذلك لا يلزم استخدامها تغيير مسمى أقسام المكتبات والمعلومات، وذلك للإبقاء على هوية هذه الأقسام.

ومن جانبه ابدى الدكتور باصقر أسفه الشديد أن بعض المتخصصين يرون أن تنسب الهوية في مجال علم المعلومات إلى المبنى (المكتبة أو المكتبات) وليس لمفهوم (المعلومات) فالمكتبات هي إحدى المؤسسات التي تطبق فيها مفاهيم التخصص.

وفي نفس السياق يذكر الدكتور السليمان إلى أن تغيير اسم القسم لم يأتي من فراغ أو تلبية لرغبات وجهات نظر شخصية وإنما أتى بناءً على المتغيرات التي يعيشها التخصص على المستوى العالمي. والهوية لا يحددها اسم فقط وإنما المحتوى له دور كبير في ذلك حيث أن ما قمنا به في قسم دراسات المعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لهو نقلة كبيرة تأتي مواكبة لهذه التطورات فتم تطوير الخطة بحيث ترسخ مفهوم الهوية بشكل يحدد المرتكزات الأساسية لتخصص دراسات المعلومات فنجد أن الخطة القديمة اعتمدت على مسارات محدودة وتقليدية لم يعد لها أهمية في مجالات العمل أو طلب في السوق. لذا أرى أن تغيير اسم القسم مع تطوير خطته الدراسية وإتاحة الدعم الفني والتقني له يجعل فيه نوعاً من ترسيخ الهوية التي طالما بحثنا عنها منذ زمن قد يصل إلى تاريخ بداية تدريس هذا

التخصص في جامعاتنا السعودية!!

ويرد الدكتور السليمان على رأي المتخصصين القائل أنه كان من الواجب تطوير أقسام المكتبات والمعلومات لتصبح كليات مستقلة، بدلاً تغيير مسمياتها، فيقول: نحن في قسم دراسات المعلومات لدينا طموح عالي في رفع مستوى التخصص وهذا الطموح لا يتوقف عند تطوير خطة أو تغيير اسم القسم، وإنما سوف نسعى جاهدين إلى متابعة كل ما يستجد في تخصصنا إضافة إلى أننا نطمح أن تكون مسارات الخطة الجديدة مستقبلا تخصصات فرعية تتمثل بشعب قد تكون نواة لأقسام تخصصية تحت مظلة التخصص العام لدراسات المعلومات والتي نطمح بأذن الله أن تكون في المستقبل كلية تحمل هذا الاسم.

من جانبها ترى الدكتورة الجوهرة أنه ليست المشكلة في الاستقلال، وتواصل قائلة: أرى أن المهم التركيز على برامج وخطط التدريس وتوفير الإمكانات التي تخدم هذه البرامج،سواء كانت تابعة لكلية أو مستقلة .

فيما يتفق الدكتور باصقر مع هذا الرأي ويواصل قائلاً: حبذا لو أصبحت كليات مستقلة تضم العديد من الأقسام فهذا التطور معمول به في الولايات المتحدة وهو توجه سليم ولكن يبقى السؤال الأهم هل لدى الأقسام القدرة على إقناع الجهات العليا في الجامعات ووزارة التعليم العالي بإنشاء مثل هذه الكليات. لكن هناك نقطة مهمة جداً أن الكليات في الولايات المتحدة تعتمد على التعليم التجاري بينما التعليم هنا مجاني .

ويعتبر الدكتور الشهري أن ذلك ليس مستحيلاً، إذا كان هناك توجه عام وتوافرت الإمكانات ودعت الحاجة لذلك.

وعما إذا كان تم بناء خطة القسم الجديدة بناء على دراسة لواقع وحاجات سوق العمل، أو أن الأمر تم اجتهادياً فتعتقد الدكتورة الجوهرة أن من أهم الأسباب وراء التغيير في الخطة هو محاولة التماشي مع سوق العمل، وأن تجد مخرجات أقسام المكتبات والمعلومات مكانها في هذا السوق الذي يتركز الطلب فيه على المخرجات ذات الكفاءات العالية في مجالات تقنيات المعلومات .

ومن جانبه يرى الدكتور السليمان أن الأقسام العلمية لا يمكن أن تعمل بمنأى عن سوق العمل لذا فقد قام القسم بدراسة واقع الخطة القديمة ومدى ارتباطها أو تلبيتها لحاجة سوق العمل ووجد أن هناك حاجة لمراجعتها وتحديثها فتم إضافة مسارات وتعديل مسارات موجودة بحيث تتماشى مع التغيرات الحديثة وحاجة سوق العمل. فكانت الحاجة ملحة لإضافة مقررات جديدة لها أهمية كبيرة تلبي الحاجة وترفع من مستوى الخريجين.

ويواصل الدكتور السليمان متحدثاً عن تحويل القسم إلى كلية علوم الحاسب والمعلومات، وعما إذا كان هذا يعتبر نقلة نوعية ليست في التبعية الإدارية، وإنما في مفهوم وهوية التخصص الذي يدرسونه في هذا القسم فيقول: بطبيعة الحال فان انتقال قسم دراسات المعلومات من كلية العلوم الاجتماعية إلى كلية علوم الحاسب والمعلومات هو تحول طبيعي وذلك لان الكلية محورها الأساسي هو المعلومات فنجد أن كل أقسام الكلية تخدم هذا المحور كل حسب تخصصه إضافة إلى أن هذه النقلة لها تأثير ايجابي على تدريس التخصص حيث أدى إلى التوسع في المسارات التي تخدم الجانب المعلوماتي وتساهم في تخريج أخصائيي المعلومات إضافة إلى أن الكلية يتوفر بها تجهيزات تقنية عالية ستساهم في الرفع بمستوى التعليم والتدريب في التخصص.

وينتقل الحديث عن أعضاء هيئة التدريس وتحديداً حول توفر خطط لإعادة تأهيلهم بالقسم بعد أن تم تحديث خطط كثير من أقسام المكتبات والمعلومات، وكان الاتجاه في غالب هذه الخطط التوجه نحو تقنية المعلومات، لكن الملاحظ أن إمكانات بعض أعضاء هيئة التدريس في هذه الأقسام لا يتماشى مع هذا التطوير، فقد قلل الدكتور الشهري من أهمية ذلك معتبراً أنهم ليسوا أكثرية، فهم قلة جداً الذين لا يجيدون التعامل مع التقنيات الحديثة.

ومن جهته أكد الدكتور باصقر أن الجامعة توفر العديد من البرامج التدريبية في مجال تقنية المعلومات وهناك العديد من المحفزات مثل بدل الحاسب الآلي المرتبط بالحصول على مثل هذه المهارات .

وتعترف الدكتورة الجوهرة بهذا الواقع ولكنها تؤكد في ذات الوقت بأن القسم بادر إلى رفع عدد من الطلبات للجهات المسئولة للعمل على تطوير أعضاء هيئة التدريس، ورفع كفاءتهم في هذا المجال عن طريق إلحاقهم بالدورات التدريبية، كما تم تأسيس معمل جديد للحاسب في القسم من الممكن ان يساعد في عملية التطوير ،بالإضافة لفتح المجال لأعضاء هيئة التدريس للالتحاق بدورات التدريب التي تسهم بها بعض المؤسسات مثل معهد الإدارة .

وكان للدكتور السليمان رأي مفصل في هذا الجانب فيقول: قسم دراسات المعلومات له جانب نظري كبير جدا ولابد أن يعطى هذا الجانب حقه في العملية التعليمية الجامعية. وحيث أن القسم يتوفر فيه أعضاء هيئة تدريس أكفاء ويحملون مؤهلات علمية عالية جداً فإننا لا نواجه مشكلة كبيرة من هذه الناحية حيث إن ما يميز أعضاء هيئة التدريس الموجودين في القسم هو التنوع في التخصصات الدقيقة وكذلك حرصهم على متابعة المستجدات الموضوعية في التخصص وهذا أدى بطبيعة الحال إلى نجاح القسم في وضع خطة تخدم مسارات متعددة ومتنوعة. ومع ذلك فإن القسم يعمل على تنمية مهارات وقدرات أعضاءه وذلك بعقد دورات قصيرة ومتعددة إضافة إلى ورش العمل المتواصلة في القسم. وكذلك الدعم والتشجيع على حضور الدورات التي تعقد داخل أو خارج المملكة. إضافة إلى عدة اقتراحات سترفع إلى إدارة الجامعة في هذا الصدد سيكون فيها الفائدة لجميع أعضاء القسم، خصوصا القسم النسائي الذي يوجد به 20 عضوه هيئة تدريس ومحاضرات ومعيدات. منهن 10 محاضرات تم إلحاقهن ببرنامج الدكتوراه بالقسم وتم توجيههن لتخصصات دقيقة تخدم مسارات الخطة الجديدة، إضافة إلى بعض المعيدات اللاتي لديهن رغبة ملحة للابتعاث الخارجي وهذا سيكون له الأثر الايجابي في تأهيلهن للعمل بالقسم حسب المسارات المتغيرة. ولا أنسى أن أذكر لدينا الآن خمسة مبتعثين إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجميعهم ركزوا على تخصصات دقيقة تغطي اغلب المستجدات على الخطة الجديدة.

بعد ذلك عرجنا إلى شكوى كثير من المتخصصين من افتئات كثير من التخصصات الأخرى على وظائف المكتبات والمعلومات، وأن ذلك هو سبب تفشي البطالة بين المتخصصين في مجال المكتبات، وأنه ليست هناك حاجة لتحديث الخطط الدراسية لتلبية حاجات سوق العمل. فسوق العمل بحاجة للمتخصصين في مجال المكتبات بوضعهم الحالي، حيث يرى الدكتور الشهري في هذا الصدد: أن ظهور هذا النوع من البطالة كان نتيجة لعدم وجود تصنيف محدد لدى وزارة الخدمة المدنية لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات واعتمادها على تصنيف قديم لا يتماشى في حقيقته مع مخرجات التخصص الحالية.

ويعترف الدكتور السليمان بهذه المعضلة

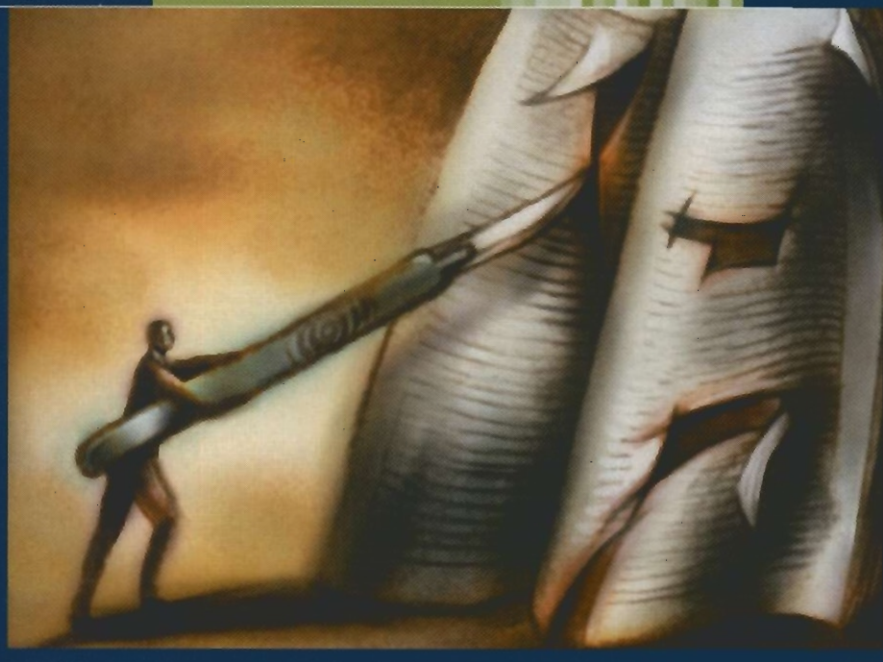

ولكنه يستدرك قائلاً: إن ما تم من تطوير في الخطط الدراسية لأقسام المكتبات والمعلومات في المملكة وكذلك ما تم من تغيير لمسمياتها سيساهم بدرجة كبيرة إلى تغيير الصورة الحالية للتخصص ولخريجيه. وهذا التغيير سيوفر المزيد من فرص العمل بحيث لا يتركز مجاله في المكتبات فقط بل يصبح للمتخرج مجال أرحب في جميع الأماكن التي تتعامل مع المعلومات أيا كانت طبيعتها.

ويلقي الدكتور باصقر باللائمة على عدم تحديث البرامج وتخريج متخصصين غير مؤهلين لا يستطيعوا العمل في البيئات الجديدة، وذلك هو السبب في لجوء الجهات الموظفة إلى خريجي تخصصات أخرى قادرين على التعامل مع تقنيات المعلومات .

وترى الدكتورة الجوهرة أن التغيير ضروري وإلا ستزداد البطالة، فسوق العمل تفرض كثير من الشروط التقنية واللغوية التي لابد أن تحرص المكتبات على توفيرها لمخرجاتها لتواكب المطلوب والموجود في هذه السوق.

بعد ذلك تحدث الضيوف حول هموم خريجي أقسام المكتبات والمعلومات وأنهم يشتكون من عدم وجود فرص وظيفية لهم، وعن إيجاد حل لمعالجة هذه المشكلة يقول الدكتور السليمان: الحقيقة أننا في القسم قمنا بتشكيل لجنة لمناقشة هذا الموضوع ومتابعة الفرص المتاحة في سوق العمل إضافة إلى الطلبات التي ترد إلى القسم من بعض القطاعات الحكومية والخاصة لتأمين احتياجاتهم من الكوادر البشرية من خريجي القسم. وقد نجحنا إلى حد كبير في المساهمة بتوظيف نسبة عالية من خريجي القسم للفصل الماضي في عدة قطاعات مختلفة.

ومن جهته قال الدكتور الشهري: يجرى حالياً الإعداد لبحث إعادة النظر في تصنيف وظائف اختصاصيي المكتبات والمعلومات مع وزارة الخدمة المدنية، ومحاولة الخروج بتصنيف جديد يتلاءم والمخرجات الحالية للتخصص ونأمل بمشيئة الله أن تتكلل هذه الجهود بالتوفيق والنجاح.

ويؤكد الدكتور باصقر هذا التعاون قائلاً: نعم، بعد تحديث الخطة الخاصة بالقسم تم الاتصال بوزارة الخدمة المدنية وتم عقد لقاءات مع المسئولين في سبيل إضافة مسميات جديدة لخريجي القسم .

أما الدكتورة الجوهرة فقد قالت: أن مساعدتنا للحل هي متواضعة عن طريق تعريف بعض الجهات خاصة التي تتعاون مع القسم في تدريب الطالبات على مخرجات القسم ومحاولة أنجاز بعض المشاريع البسيطة لهذه الجهات عن طريق برامج التدريب، والمشاركة في أبحاث المؤتمرات التي تتناول هذه المشكلات مثل مؤتمر جامعة أم القرى الذي تم عقده في مكة عن(الموائمة بين سوق العمل ومخرجات المكتبات) ولعل تطبيق الخطة الجديدة لهذا العام سيكون خير معين للعمل على حل جزء من هذه المشكلة.

ونختتم حديثنا الشيق والمثري هذا باتهام طال المسئولين في مجال المكتبات من أن خريجي أقسام المكتبات والمعلومات غير مؤهلين للعمل في المكتبات التقليدية، فما بالكم بالتوجهات الحديثة للمكتبات الرقمية، فيرد الدكتور باصقر قائلاً: إن هذا الاتهام يحتوي على الكثير من الصحة لذلك جرى تحديث البرنامج وتعديل الخطة الدراسية والتركيز على المهارات التقنية والتدريب في مؤسسات المعلومات المختلفة.

وتوافقه الدكتورة الجوهرة في هذا الرأي وتقول: أرى أن الكثير من خريجي أقسام المكتبات ضعيفي المستوى في هذا المجال، فيما عدا بعض الجهود الشخصية لتطوير الذات من قبل بعض الخريجين، ويفترض العمل على وضع دورات تأهيلية في المجالات التقنية، لمن سبق تخرجهم،ولعل أفضل منسق لهذه الخدمة هو جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، والتي نتمنى أن يكون لها دور بارز للعمل على حل هذه المشكلة

فيما يخالفهم الدكتور الشهري نسبياً فيقول: لا أعتقد أن هذا الاتهام صحيح على إطلاقه، صحيح أن الجانب المعرفي الذي يقدم للطالب أكثر بكثير من الجانب المهارى، وهو ما انتبه إليه القسم حالياً حيث يجرى الإعداد لإعادة صياغة الخطة الحالية بحيث يتم التركيز فيها وبشكل كبير على الجوانب المهارية في التخصص.

ويختتم الدكتور السليمان التحقيق برأيه حول هذا الموضوع قائلاً: هذا الاتهام غير مبني على واقع صحيح، حيث أن جميع أقسام المكتبات والمعلومات في جميع جامعاتنا السعودية قامت مشكورة بجهود مباركة في تأهيل خريجيها بشكل جيد أدى إلى رفع مستوى مهنة المكتبات وأخصائيي المعلومات، وما نعيشه اليوم من تطورات ورغبة في التغيير لمواكبة المستجدات العالمية لهو دليل على أن درجة الوعي بأهمية مهنة المكتبات وأخصائيي المعلومات عالية في المجتمع، وهذا هو ما نشعر به في قسم دراسات المعلومات بجامعة الإمام ويشعر به جميع الإخوة الزملاء بالأقسام الأخرى بجامعاتنا السعودية. لذا أرى أن نبتعد عن توجيه الاتهامات لبعضنا وأن نعمل على التعاون والتنسيق بيننا من أجل الرفع بمستوى تخصصنا ومهنتنا.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والعرفان لضيوفنا الكرام على ما أثروا به أسئلة قضية مجلتنا في هذا العدد متمنين لهم ولكل العاملين في مجال المكتبات والمعلومات دوام التوفيق والسداد.